

Distr.
GENERAL

A/50/254
S/1995/501
22 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

البنود ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٤٤ و ٤٦ و ٥٧ و ٦٥ و ٧٠ و ٨٠ و ٨٦ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٤ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٢ و ١٤٩ من القائمة الأولى*

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في

الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين

المتصلة بهما

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية

في افريقيا في التسعينات

الحالة في بوروندي

الحالة في البوسنة والهرسك

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء

الأمم المتحدة

الحالة في الشرق الأوسط

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

الامتثال للالتزامات الحد من الأسلحة

ونزع السلاح

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

نزع السلاح العام الكامل

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين

الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية

وتدمير تلك الأسلحة

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات

حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

.A/50/50/Rev.1

*

الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
خطة للتنمية
التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات
الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب
والمسنين والمعوقين والأسرة
منع الجريمة والعدالة الجنائية
مسائل حقوق الانسان
استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي
للأمم المتحدة
تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة
جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات
الأمم المتحدة
التدابير الرامية إلى القضاء على الارهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طياً، باللغتين الانكليزية والفرنسية، الوثائق الختامية لمؤتمر قمة مجموعة السبعة الذي عقد في هاليفاكس من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وتتألف الوثائق من البلاغ الصادر عن مؤتمر القمة (المرفق الأول) وبيان الرئيس (المرفق الثاني).

وسأغدو ممثنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها بصفتها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، في إطار البنود ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٤٤ و ٤٦ و ٥٧ و ٦٥ و ٧٠ و ٨٠ و ٨٦ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٤ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٢ و ١٤٩ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن. وسأغدو ممثنا أيضاً إذا أتيحت هذه الوثائق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

(توقيع) روبرت ر. فاوولر
السفير
والممثل الدائم

المرفق الأول*

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بلاغ صادر

عن مؤتمر قمة هاليفاكس

١٥ - ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥

* ينشر هذا المرفق كما ورد، دون إجراء أي تحرير رسمي له.

بلاغ صادر عن مؤتمر قمة هاليفاكس

الديباجة

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الصناعية السبع الكبرى ورئيس اللجنة الأوروبية، قد اجتمعنا في هاليفاكس لعقد مؤتمر القمة السنوي الحادي والعشرين لنا. ولقد جاء اجتماعنا في وقت حافل بالتغيرات والفرص، ومن ثم أكدنا من جديد التزامنا بالعمل معا ومع شركائنا في مختلف أنحاء العالم.

النمو والعمالة

٢ - إن الغرض المحوري من السياسة الاقتصادية هو تحسين رفاه شعوبنا وتمكينها من أن تحيا حياة كاملة ومنتجة. ولذا فإن خلق وظائف جيدة وتقليل البطالة، التي ما زالت مرتفعة ارتفاعا غير مقبول في عدد كبير للغاية من بلداننا، من الأولويات الملحة لدينا جميعا. ونحن ملتزمون بتهيئة مناخ اقتصادي يفضي إلى تحقيق هذا الهدف.

٣ - وما زال يشجعنا استمرار النمو الكبير في كثير من جوانب الاقتصاد العالمي. ورغم أنه كان هناك بعض التباطؤ، فإن ظروف استمرار النمو في معظم بلداننا يبدو أنها مهيأة، كما أن هناك سيطرة جيدة على التضخم. وسنظل نتبع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة للحفاظ على زخم النمو.

٤ - بيد أنه لا تزال هناك مشاكل. فالاختلالات الداخلية والخارجية الى جانب التقلبات المعاكسة في الأسواق المالية وأسواق النقد، يمكن أن تعرض للخطر تحقيق نمو مستديم غير تضخمي واستمرار التوسع في التجارة الدولية.

٥ - ونحن ما زلنا ملتزمين بالاستراتيجية الاقتصادية المتوسطة الأجل التي سبق أن اتفقنا عليها. وتمشيا مع هذه الاستراتيجية، فإننا مصممون على تحقيق أفضل استخدام ممكن للتوسع الاقتصادي الحالي باتخاذ خطوات نحو تشجيع خلق الوظائف الدائمة. وهذا يقتضي اتخاذ إجراءات حاسمة لزيادة خفض العجز العام وللحفاظ على المناخ غير التضخمي وزيادة المدخرات الوطنية لتمويل مستوى عال من النشاط الاستثماري العالمي. وعلى كل بلد أن ينظم شؤونه الداخلية بنفسه.

٦ - ونحن نؤيد النتائج التي خلص إليها وزراء مالية مجموعة السبعة في واشنطن ونطلب اليهم مواصلة التعاون الوثيق في مجال المراقبة الاقتصادية وفي أسواق النقد.

٧ - ولن تحقق السياسات الضريبية والنقدية الجيدة وحدها الثمار الكاملة لأداء اقتصادي أفضل. فعلىنا أيضا إزالة العقبات التي تعترض سبيل تحقيق ما تنطوي عليه اقتصاداتنا من إمكانات أطول أجلا للنمو ولخلق وظائف مستقرة ومجزية. وسيقتضي ذلك اتخاذ تدابير لرفع مستوى مهارات القوى العاملة، والعمل،

حيثما كان ذلك ملائماً، على زيادة مرونة أسواق العمل وإزالة القيود التنظيمية التي لا داعي لها. وقد تعهدنا في نابولي بإدخال مجموعة متنوعة من الإصلاحات في مجالات التدريب والتعليم، وتنظيم وتكييف أسواق العمل، والابتكار التكنولوجي وتعزيز المنافسة. ونحن إذ نمضي قدماً بهذه الإصلاحات، نرحب بشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إجراء استعراض تفصيلي للسياسات الهيكلية وسياسات العمالة في اقتصاد كل دولة من الدول الأعضاء.

٨ - واتفقنا، كمتابعة للمناقشات التي أجريناها، على أن نطلب إلى الوزراء أن يجتمعوا في فرنسا قبل انعقاد مؤتمر قمنا المقبل لاستعراض التقدم الذي أحرز في خلق الوظائف والنظر في أفضل كيفية يمكن بها زيادة العمالة في جميع بلداننا.

٩ - ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة الحماية لجميع سكاننا المسنين وللمحتاجين في مجتمعاتنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على بعض من بلداننا اتخاذ تدابير لكفالة استدامة برامجنا الخاصة بالمعاشات التقاعدية العامة ونُظم الدعم الاجتماعي. ويلزم إيلاء عناية مماثلة في بعض من بلداننا لكفالة توافر أموال المعاشات التقاعدية في القطاع الخاص.

١٠ - ونحن نرحب بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر جمعيات المعلومات لمجموعة السبعة الذي عقد في بروكسل في شباط/فبراير، بما في ذلك مبادئ السياسات الجوهرية الثمانية التي اتفق عليها الوزراء، ونشجع على تنفيذ مجموعة المشاريع الرائدة الرامية إلى المساعدة في تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيات الجديدة. ونرحب أيضاً باشتراك القطاع الخاص. ونشجع على إجراء حوار مع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في إنشاء الجمعية العالمية للمعلومات ونرحب بالاقتراح الداعي إلى أن يُعقد مؤتمر لجمعيات المعلومات في جنوب أفريقيا في ربيع عام ١٩٩٦.

مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

١١ - كانت المؤسسات الدولية ركيزة بالغة الأهمية بسعيننا من أجل الاستقرار والازدهار والعدالة في السنوات الخمسين الماضية. وقد دعونا في العام الماضي في نابولي إلى إجراء استعراض للمؤسسات الدولية لكفالة كونها مجهزة بما يمكنها من التصدي بفعالية لتحديات المستقبل. واليوم ونحن في هاليفاكس نقترح بعض الخطوات المحددة لتحقيق هذا الهدف. فمن صالح جميع البلدان أن تكون المؤسسات فعالة وذات كفاءة. ونتعهد بتكريس كل طاقاتنا لتعزيز المؤسسات بالاشتراك مع الأعضاء كافة دعماً لأمن العالم وازدهاره.

تعزيز الاقتصاد العالمي

١٢ - تغير الاقتصاد العالمي تغيراً فاق جميع التصورات خلال السنوات الخمسين الماضية. فقد أدت عملية العولمة، الناجمة عن التغير التكنولوجي، إلى زيادة التكافل الاقتصادي؛ ويسري ذلك على مجموعة

من مجالات السياسات كان يُنظر إليها في الماضي على أنها محلية بحتة، وعلى أوجه التفاعل بين مجالات السياسات. والتحدي الرئيسي الذي يواجهها هو إدارة هذا التكافل المتزايد مع مساهمة طابع الأسواق في الوقت نفسه، والاعتراف بالعناصر الفاعلة المهمة التي يتزايد عددها. فلذلك أهمية خاصة في السعي من أجل تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار المالي.

١٣ - والتشاور الوثيق والتعاون الفعال في مجال سياسات الاقتصاد الكلي بين مجموعة السبعة عنصرا مهمان من عناصر تعزيز النمو المستديم وغير التضخمي الذي يحول دون حدوث اختلالات خارجية وداخلية كبيرة ويشجع على زيادة استقرار أسواق النقد. وقد اعتمد وزاؤنا عددا من التغييرات في هيكل مشاوراتهم بمضي الوقت، وذلك لتعزيز التعاون في مجال السياسات، بما في ذلك تعزيز التشاور مع صندوق النقد الدولي.

١٤ - وقد أدى نمو أسواق رأس المال العالمية وتكاملها إلى خلق فرص هائلة ومخاطر جديدة في نفس الوقت. ونحن لنا مصلحة مشتركة في كفالة أن يظل المجتمع الدولي قادرا على التصدي للمخاطر المتأصلة في نمو تدفقات رأس المال الخاصة، وزيادة تكامل أسواق رأس المال المحلية، وتسارع وتيرة الابتكارات المالية.

١٥ - وقد أدت التطورات التي حدثت في المكسيك في أوائل هذا العام وما ترتب عليها من عواقب إلى زيادة حدة تركيزنا على هذه المسائل. ونحن نرحب بالتطورات الأكثر إيجابية التي استجذبت في المكسيك مؤخرا، فضلا عن التطورات الإيجابية التي حدثت في عدد من الاقتصادات الناشئة.

١٦ - ومنع الأزمة هو الإجراء المفضل. وأفضل السبل لتحقيقه هو أن يتبع كل بلد سياسات مالية ونقدية سليمة. ولكنه يقتضي أيضا تحسين نظام التحذير المبكر حتى يتسنى لنا أن نتصرف على نحو أسرع لمنع الهزات المالية أو معالجتها. ويجب أن يشمل هذا النظام مراقبة محسّنة وفعالة للسياسات الاقتصادية الوطنية وتطورات الأسواق المالية، وكشف النقاب عن هذه المعلومات بصورة أكمل لشركاء السوق. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نحث صندوق النقد الدولي على القيام بما يلي:

- وضع معايير مرجعية لنشر البيانات الاقتصادية والمالية الأساسية في حينها؛
- وضع إجراء لتعريف الجمهور بانتظام بالبلدان التي تتقيد بهذه المعايير المرجعية؛
- الإصرار على أن تقوم البلدان الأعضاء في الوقت المناسب بالإبلاغ بصورة كاملة عن مجموعة البيانات القياسية وتزويد جميع الحكومات بمشورة أكثر تحديدا في مجال

السياسات، وتوجيه رسائل أكثر صراحة إلى البلدان التي يبدو أنها تتلافى اتخاذ الإجراءات الضرورية.

١٧ - وعندما يتعذر منع حدوث أزمة في الأسواق المالية، فإن ذلك يقتضي أن تتمكن المؤسسات المتعددة الأطراف والاقتصادات الرئيسية من الاستجابة، حيثما كان ذلك ملائماً، بأسلوب سريع ومنسق. فآليات التمويل يجب تشغيلها على النطاق وبحسن التوقيت اللازمين للتصدي للهزات بفعالية. وفي هذا السياق، نحث صندوق النقد الدولي على القيام بما يلي:

• وضع إجراء جديد احتياطي -- "آلية للتمويل في حالات الطوارئ" -- من شأنه أن يتيح بصورة أسرع ترتيبات الصندوق مع وجود شروط قوية فيها وتقديمها سلفاً أكبر في حالات الأزمات.

١٨ - ولدعم هذا الإجراء، نطلب:

• إلى مجموعة العشرة والبلدان الأخرى التي بوسعها دعم النظام أن تضع ترتيبات تمويلية هدفها أن يضاعف في أقرب وقت ممكن المبلغ المتاح حالياً في إطار ترتيبات الاقتراض العامة للاستجابة لحالات الطوارئ المالية؛

١٩ - ولكفالة أن يكون لدى صندوق النقد الدولي ما يكفي من الموارد للنهوض بمسؤولياته المستمرة، نحث على مواصلة المناقشات بشأن إجراء استعراض جديد لحصص صندوق النقد الدولي.

٢٠ - وينبغي أن يؤدي التقدم الملموس المحرز في العناصر التي نوقشت أعلاه إلى تحسين كبير في قدرتنا على التعامل مع الأزمات المالية المستقبلية. بيد أن هذه التحسينات قد لا تكون كافية في جميع الحالات. وتمشيا مع ذلك، وإدراكاً منا للمسائل القانونية والمسائل الأخرى المعقدة التي تثيرها في حالات أزمات الديون الطائفة الواسعة من مصادر التمويل الدولي المعنية، فإننا نشجع وزراء ومحافظي مجموعة العشرة ومحافظي المصارف المركزية فيها على مواصلة استعراض إجراءات أخرى يمكن أن يكون بحثها مفيداً أيضاً لاتخاذهم قراراً صائباً.

٢١ - وما زلنا نؤيد إدراج جميع أعضاء صندوق النقد الدولي في نظام حقوق السحب الخاصة. وفضلاً عن ذلك، فإننا نحث صندوق النقد الدولي على أن يشرع في إجراء استعراض موسع لدور حقوق السحب الخاصة ومهامها على ضوء التغييرات التي حدثت في النظام المالي العالمي.

٢٢ - وزيادة توثيق التعاون الدولي في تنظيم المؤسسات والأسواق المالية والإشراف عليها أمر من الأمور الأساسية لصون النظام المالي ودرء تآكل معايير الحصافة المالية. ونحن نحث على ما يلي:

- توطيد التعاون فيما بين الجهات القائمة بالتنظيم ووكالات الإشراف لكفالة اتباع نهج فعال ومتكامل، على صعيد عالمي، لوضع وتعزيز ما يلزم لرصد المخاطر واحتوائها من ضمانات ومعايير وشفافية وأنظمة؛
- استمرار تشجيع البلدان على إزالة القيود المفروضة على أسواق رأس المال، بالتضافر مع تعزيز المشورة المقدمة في مجال السياسات من المؤسسات المالية الدولية بشأن هياكل الإشراف الملائمة؛
- أن يسند وزراء المالية مهمة إجراء دراسات وتحليلات إلى المنظمات الدولية المسؤولة عن القواعد المنظمة للصيرفة والأوراق المالية وأن يقدموا تقارير إلى مؤتمر القمة المقبل عن كفاية الترتيبات الراهنة، مشفوعة بمقترحات للتحسين، حيثما يقتضي الأمر ذلك.

٢٣ - ونحن ندرك أيضا أن الغش المالي على الصعيد الدولي مشكلة متنامية. ونحن ملتزمون بتحسين الاتصال بين الجهات القائمة بالتنظيم ووكالات إنفاذ القوانين.

تعزيز التنمية المستدامة

٢٤ - إن رفع مستوى معيشة السكان جميعا هو الهدف الذي ترمي إليه التنمية المستدامة. والديمقراطية وحقوق الإنسان وأسلوب الحكم القائم على الشفافية والمساءلة، والاستثمار في حماية السكان والبيئة، هي الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وتقع المسؤولية الأساسية على كاهل كل بلد، غير أن التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف أمر أساسي لتعزيز الجهود الوطنية. ونحن ملتزمون بكفالة تدفق أموال كبيرة وبتحسين نوعية المساعدة التي نقدمها.

٢٥ - وتضطلع المؤسسة الإنمائية الدولية بدور لا غنى عنه في المساعدة على الحد من الفقر وإدماج أفقر البلدان في الاقتصاد العالمي. ونحث جميع البلدان المانحة على أن تفي على الفور بالتزاماتها إزاء التغذية العاشرة للمؤسسة بالموارد وأن تدعم على نحو كبير تجديد مواردها من خلال التغذية الحادية عشرة. ونحن نتطلع إلى الحصول على توصيات فرقة العمل المعنية بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والتابعة للجنة الإنمائية.

٢٦ - وتلعب المؤسسات المتعددة الأطراف دورا حاسما عن طريق توفير القيادة الفكرية والمشورة بشأن السياسات وتوجيه الموارد إلى البلدان الملتزمة بالتنمية المستدامة. وينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون

وودز أن تعزز مكانم القوة لديها. فالأمم المتحدة توفر محفلا فريدا لتحقيق توافق آراء بشأن الأولويات العالمية، وهي داعية للقيم الجوهرية، وتستجيب للاحتياجات الإنمائية والبشرية. ولمؤسسات بريتون وودز دور خاص في تشجيع استقرار الاقتصاد الكلي، وفي دعم البيئات المواتية للتنمية المستدامة، وفي حشد ونقل الموارد من أجل التنمية. وسوف نعمل مع المنظمات وجميع أعضائها لكفالة أن تقوم المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة بما يلي:

- جعل التنمية المستدامة هدفا محوريا لسياساتها وبرامجها، بما في ذلك عن طريق تكثيف وتعميق دمج الاعتبارات البيئية في كافة جوانب برامجها؛
- تشجيع البلدان على اتباع سياسات اقتصادية وبيئية واجتماعية سليمة لتهيئة الإطار الملائم قانونيا وهيكلها للتنمية المستدامة؛
- تشجيع البلدان على اتباع استراتيجيات إنمائية قائمة على المشاركة، وعلى دعم الإصلاحات الحكومية التي تضمن الشفافية والمساءلة العامة، وسيادة القانون بشكل مستقر، وكون المجتمع المدني نشطا؛
- تشجيع تنمية قطاع خاص صحي، ومد نطاق الضمانات واتفاقات التمويل المشترك لتحفيز التدفقات الخاصة، وزيادة حجم الائتمان للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- مواصلة تقديم الموارد للهياكل الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة، في حالة عدم إتاحتها عن طريق القطاع الخاص.

٢٧ - ونحن متفقون على ضرورة تقديم الدعم النشط لعملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وسيضمن هذا الدعم إنشاء مؤسسة جديدة وآلية للتمويل لتعزيز التعاون الإقليمي. ونحن لذلك نحث فرقة العمل، التي بدأت عملها بالفعل، على مواصلة مداولاتها بهدف التوصل إلى اقتراح ملائم في الوقت المناسب من أجل مؤتمر قمة عمان الذي سينعقد في تشرين الأول/أكتوبر القادم.

الحد من الفقر

٢٨ - من الأولويات التي تعلو على ما عداها التخفيف من محنة فقراء العالم. فاستمرار الفقر المدقع في أشد البلدان فقرا وتهميش هذه البلدان لا يستقيم مع الطموحات العالمية فيما يتعلق بالرخاء والأمن. وتواجه إفريقيا جنوب الصحراء تحديات قاسية بوجه خاص. وسنعمل مع الآخرين لتشجيع المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة على:

• تركيز تقديم الموارد التساهلية على أشد البلدان فقرا، ولا سيما تلك الموجودة في افريقيا جنوب الصحراء، التي أثبتت قدرتها على استخدام هذه الموارد بفعالية والتزمت بذلك، وعلى أن تضع في اعتبارها، عند تقديم المساعدة، الاتجاهات في المجال العسكري وغيره من مجالات الإنفاق غير المنتج؛

• توجيه نسبة أكبر للغاية من مواردها إلى البرامج الاجتماعية الأساسية والتدابير الأخرى التي تتصدى لجذور الفقر.

٢٩ - ونحن نرحب باستجابة نادي باريس لما قدمناه من تشجيع في العام الماضي لتحسين أسلوب معالجة ديون أشد البلدان فقرا ونحث على تنفيذ بنود نابولي تنفيذا كاملا وعلى نحو بناء. ونقر بأن بعض أشد البلدان فقرا عليها أعباء ضخمة من حيث مديونيتها لعدة جهات. ونحن نشجع:

• مؤسسات بريتون وودز على اتباع نهج شامل لمساعدة البلدان التي لديها مشاكل تتعلق بمديونيتها لعدة جهات، من خلال التنفيذ المرن للصكوك القائمة وآليات جديدة إذا استلزم الأمر؛

• تحسين استخدام جميع الموارد القائمة لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واعتماد تدابير ملائمة في مصارف التنمية المتعددة الأطراف لتحقيق هذا الهدف ومواصلة عمليات الإقراض التساهلي التي يقوم بها مرفق التكيف الهيكلي المعزز.

٣٠ - ووجود أسواق مفتوحة في شتى أنحاء العالم حاسم أيضا للإسراع بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية. وينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تعمل على دمج أشد الدول فقرا في النظام التجاري العالمي. ونحن نشجع منظمة التجارة العالمية على رصد واستعراض تأثير جولة أوروغواي على أقل البلدان نموا.

الحفاظ على البيئة

٣١ - نحن نولي أولوية قصوى للعمل اللازم داخليا ودوليا للحفاظ على البيئة. فحماية البيئة تفضي إلى استحداث وانتشار التكنولوجيات الابتكارية، التي تعزز الكفاءة والنمو الاقتصادي وتساعد على خلق عمالة طويلة الأمد. وعلى حكومات مجموعة السبعة أن تبدي قيادتها في مجال تحسين البيئة وذلك فيما تنتهجه من سياسات وما تقوم به من عمليات ومشتريات. وسوف يستلزم ذلك مزيجا مناسبا من الصكوك الاقتصادية، والآليات الابتكارية للمساءلة، وتقييم الأثر البيئي، والتدابير التطوعية. ويجب أن تنصب الجهود على منع التلوث، ومبدأ "الملوث يدفع الثمن"، وتحمل التكاليف البيئية داخليا، وإدماج الاعتبارات البيئية في السياسات وصنع القرارات في كافة القطاعات.

٣٢ - ونحن نؤكد أهمية تنفيذ ما قطعناه على أنفسنا من التزامات في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو عام ١٩٩٢ وبالتالي ضرورة استعراض هذه الالتزامات ودعمها حيثما يقتضي الأمر ذلك. وما زال التغير في المناخ ينطوي على أهمية عالمية كبرى. وسوف نعمل مع الآخرين من أجل:

- تنفيذ التزاماتنا الحالية بموجب الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، وتعهداتنا بتنفيذ ما اتفق عليه من جدول زمني طموح وأهداف طموحة لمتابعة مؤتمر برلين للأطراف في الاتفاقية؛
- تنفيذ برنامج العمل المتوسط الأجل المعتمد عملاً باتفاقية التنوع البيولوجي؛
- الاختتام الموفق لعمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات التابع للجنة التنمية المستدامة وتشجيع عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وتحقيق توافق آراء دولي خلال الدورة القادمة للجنة التنمية المستدامة لمعالجة مشكلة المحيطات في العالم.

٣٣ - ونحن نشجع على التحديد الأوضح لولايتي لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن تكون لجنة التنمية المستدامة المحفل العالمي لتحديد الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل للتنمية المستدامة والاتفاق على هذه الأهداف. بينما ينبغي أن يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كصوت ومحفز بيئي دولي؛ وأن يركز على رصد وتقييم وتطوير القانون البيئي الدولي.

منع الأزمات والاستجابة لها

٣٤ - إن الكوارث وغيرها من الأزمات تعقد مواجهة التحدي الإنمائي، وقد كشفت عن ثغرات في جهازنا المؤسسي. وللمساعدة في منع وتخفيف حدة الأزمات الناشئة، بما في ذلك تلك ذات الأبعاد المتصلة بحقوق الإنسان واللاجئين، سوف نطلب من:

- الأمين العام للأمم المتحدة استطلاع الوسائل الكفيلة بتحسين تحليل واستخدام معلومات الإنذار المبكر المتصلة بالكوارث والنزاعات، وبوجه خاص من خلال المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين؛
- مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة إقامة إجراء تنسيقي جديد، مدعم حسب الاقتضاء بالموارد القائمة، لتيسير الانتقال بسهولة من حالة الطوارئ إلى مرحلة الإصلاح في حالة نشوء أزمة، والتعاون بفعالية أفضل مع البلدان المانحة؛

- الهيئات المنخرطة في تقديم المساعدة الإنسانية أن تتعاون بشكل أوثق مع إدارة الشؤون الإنسانية في الدور التنسيقي الموكل إلى هذه الإدارة.

تعزيز ترابط المؤسسات وفعاليتها وكفاءتها

٣٥ - ينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف، لكي تحقق بفعالية المهام الموكلة إليها في المستقبل، أن تجري ما يلزم من إصلاحات وتحسن التنسيق وتقلل من التداخل. ولقد أبدت المؤسسات المالية الدولية مرونة في استجابتها لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغيرة؛ ويبقى مع ذلك عدد من المجالات يحبز إجراء تحسينات فيها لإعداد المؤسسات بشكل أفضل لمواجهة التحديات التي تنتظرها. وسوف نشجع:

- البنك الدولي والمصارف الإقليمية للتنمية على تحقيق لا مركزية عملياتها حيثما أمكن؛
- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التركيز على الشواغل الجوهرية لكل منهما (أي، بوجه عام، سياسة الاقتصاد الكلي بالنسبة لصندوق النقد الدولي والسياسات الهيكلية والقطاعية بالنسبة للبنك الدولي)؛
- تنقيح اللجان الوزارية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عملاً على صنع القرارات بفعالية أكبر؛
- مجموعة البنك الدولي على دمج أنشطة المؤسسة المالية الدولية ووكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف بفعالية أكبر في استراتيجيات المساعدة القطرية التي تتبعها؛
- المصارف المتعددة الأطراف للتنمية على تنسيق البرامج القطرية لكل منها بفعالية أكبر مع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

٣٦ - وتمكيننا للأمم المتحدة من تحقيق ما ورد في ميثاقها من أهداف بشكل أفضل، فسوف نشجع توسيع نطاق وتعميق عملية الإصلاح الجارية فعلاً، وسنعمل مع الآخرين من أجل:

- إتمام خطة التنمية، التي ينبغي أن تعرض نهجاً حديثاً للتعاون الدولي وتحدد ماهية المساهمة الخاصة المنتظرة من هيئات الأمم المتحدة؛
- صياغة دور أكثر فعالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بتنسيق السياسات الداخلية؛ وتشجيع قيام تعاون أعمق بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في المقر الرئيسي وفي الميدان؛ ودعم المنظمات العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

وتحقيق انسابية أعمالها، ومن قبيلها الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية؛ وتشجيع الأخذ بتقنيات إدارية حديثة، تجعل الأمانة العامة أكثر شفافية وقابلية للمساءلة؛

- تحديث الولايات وتركيزها تجنباً للازدواج؛ وإزالة التداخل مع المنظمات الجديدة، مثل التداخل بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، والنظر في الأدوار المنوطة ببعض المؤسسات في ضوء التحديات المتطورة، مثل اللجان الإقليمية الاقتصادية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

ونطلب من الدول الأعضاء تنفيذ التزاماتها المالية ونحث على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إصلاح نظام الحصص المالية المقررة.

٣٧ - وتوخياً لزيادة الترابط والتعاون وفعالية التكلفة عموماً سوف نعمل مع الآخرين لتشجيع:

- ترشيد أنشطة جمع البيانات وتحليلها وتحديد الأولويات فيما يتعلق بها والإبلاغ عنها، وزيادة التكامل في مجال تقديم المساعدة على الصعيد القطري؛
- تحسين التنسيق فيما بين المنظمات الدولية والمانحين الشائيين والمنظمات غير الحكومية؛
- كافة المؤسسات على صياغة وتنفيذ خطط تستهدف تحقيق تخفيضات كبيرة في تكاليف التشغيل على مدى السنوات القليلة القادمة.

المتابعة

٣٨ - نورد فيما يلي مقترحاتنا الأولية لإعداد المؤسسات المتعددة الأطراف لمواجهة تحديات القرن القادم. ونحن نعتزم ترويج هذه المقترحات بنشاط، عاملين جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي الأوسع داخل كافة المنظمات الملائمة. وفي الأمم المتحدة بوجه خاص، نحن ملتزم بأن نعمل مع الدول الأعضاء الأخرى على تحقيق هذه الأهداف. وسوف نغتنم فرصة الاحتفال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة للتوصل إلى توافق آراء مع الآخرين بشأن هذه الأولويات. وسوف يجري تقييماً في هذا الشأن خلال اجتماعنا في العام المقبل بفرنسا.

خلق الفرص من خلال الأسواق المفتوحة

٣٩ - نحن نقر بأن إتاحة استثمارات جديدة وزيادة حجم التجارة أمران حيويان لتحقيق أهدافنا الخاصة بالنمو والعمالة. وفي السوق العالمي، تتوقف إتاحة الفرص للمنتجين وموردي السلع والخدمات المحليين والأجانب على السياسات الداخلية بنفس قدر توقفها على الحواجز الخارجية الموجودة.

٤٠ - وسوف ننفذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا، ونؤكد من جديد التزامنا بمقاومة الإجراءات الحمائية بكافة أشكالها. وسوف نبني على هذه الاتفاقات من أجل خلق فرص جديدة للنمو والعمالة والتعاون العالمي. وسنعمل سويا ومع شركائنا التجاريين من أجل دعم منظمة التجارة العالمية بوصفها مؤسسة فعالة، ونتعهد بكفالة أن تعمل آلية فض النزاعات بكفاءة وأن تلقى الاحترام الواجب. كما أننا نؤيد قيام تعاون أوثق فيما بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى. ونقر بأهمية تعزيز شفافية منظمة التجارة العالمية.

٤١ - ونحن نؤيد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفقا للقواعد المنطبقة على كافة أعضائها وعلى أساس التزامات مجددة بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق. وملتزم بكفالة أن تظل مشاركتنا في المبادرات الإقليمية التجارية قوة إيجابية للنظام المتعدد الأطراف.

٤٢ - ويجب الحفاظ على زخم تحرير التجارة. ونحن ملتزم بالاختتام الناجح للمفاوضات الراهنة بشأن قطاعات الخدمات، وبوجه خاص، تحقيق قدر كبير من التحرير في قطاع الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وسنمضي قدما في أعمال المتابعة المتوخاة في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، ونشجع العمل في مجالات من قبيلها المعايير التقنية، والملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية؛ ومن الأمور ذات الأولوية الفورية التفاوض في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على عقد اتفاق على مستوى رفيع ومتعدد الأطراف بشأن الاستثمار. وسنبدا إجراء المناقشات بشأن الاستثمار مع شركائنا في منظمة التجارة العالمية. ونحن نقر بأن ثمة مبادرات من قبيلها الإصلاح التنظيمي تسهم إسهاما هاما على وجه الخصوص في تحرير التجارة والنمو الاقتصادي عن طريق إزالة المعوقات الإدارية والهيكلية التي تعوق المنافسة العالمية.

٤٣ - واتساقا مع هدف تحرير التجارة، سنتابع العمل بشأن:

- التجارة والبيئة لكفالة الاتساق فيما بين القواعد والسياسات في هذين المجالين المختلفين؛
- مجال العمل المتعدد الأطراف في ميادين التجارة وسياسة المنافسة؛
- التجارة والعمالة ومعايير العمل.

٤٤ - وسنعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا في منظمة التجارة العالمية والمحافل الملائمة الأخرى لتهيئة الأساس اللازم لأول اجتماع وزاري لمنظمة التجارة العالمية، وهو اجتماع يتسم بالطموح وسيعقد في سنغافورة عام ١٩٩٦.

الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية

٤٥ - نحن نقر بالتقدم الذي حققته بلدان كثيرة في التحول إلى مجتمعات ديمقراطية قائمة على أساس اقتصاد السوق. فقد ثبت أن التبكير بتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي والعمل بعزم على بلوغ هذه الغاية هو أكثر الاستراتيجيات فعالية لإتاحة التبكير بمعاودة النمو. ولدعم هذه المكاسب، يجب المضي قدما بنشاط في عملية إجراء إصلاح هيكلي. وسوف نواصل دعمنا للإصلاح الاقتصادي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية، ولإدماجها في التجارة والنظم المالية العالمية. ونقر بحاجة هذه الاقتصادات إلى تحسين إمكانية وصولها إلى الأسواق.

٤٦ - ونحن نرحب بما حققته أوكرانيا من بداية طيبة في برنامجها الجسور للإصلاح الاقتصادي. وقد وفر الترتيب الاحتياطي الذي عقدته مؤخرا مع صندوق النقد الدولي الأساس اللازم لتقديم دعم مالي كبير لها من المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين. ونحن نشجع أوكرانيا على مواصلة جهودها الإصلاحية في تعاون وثيق مع المؤسسات المالية الدولية. وبافتراض استمرار عملية اصلاح اقتصادي قوي فإنه يمكن إتاحة التزامات مالية إضافية قدرها بليونان من الدولارات من المؤسسات المالية الدولية بحلول نهاية عام ١٩٩٦.

٤٧ - ويشجعنا ما أبدته روسيا من التزامات متجددة نحو تحقيق الاستقرار المالي والإصلاح الاقتصادي. كما أن استمرار الإصلاح السياسي أمر ضروري. ونعتقد أن وجود بيئة سياسية وتنظيمية وقانونية مستقرة، وتنمية قطاع مالي حديث، جنبا إلى جنب مع التنفيذ التام للتدابير المتعلقة بالسياسات والمحددة في الترتيب الاحتياطي الموقع حديثا مع صندوق النقد الدولي، سوف يعزز الانتعاش الاقتصادي الروسي. ونحن نرحب باتفاق نادي باريس لإعادة جدولة الديون المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ونقر بأهمية ايجاد علاج شامل ومتعدد الأطراف لدين روسيا العام الخارجي. كما نلاحظ اهتمام روسيا بالعمل في تعاون وثيق مع نادي باريس.

السلامة النووية

٤٨ - إن كل بلد مسؤول عن سلامة مرافقه النووية. ونحن نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تحسين مستويات السلامة النووية في بلدان وسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثا. ونهنئ الرئيس كوشما، رئيس جمهورية أوكرانيا، على قراره باغلاق محطة تشيرنوبل للطاقة النووية في عام ٢٠٠٠. ونعيد تأكيد التزاماتنا بتقديم دعم التي تعهدنا بها في العام الماضي في نابولي بموجب خطة عمل مجموعة السبعة لقطاع الطاقة الأوكراني. ونشعر بالسعادة لما لاحظناه من تجديد موارد حساب السلامة النووية التابع للهدف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والتعهد بتقديم موارد ثنائية لرفع درجات السلامة على المدى القصير والوقف الأولي للعمل تمهيدا لإغلاق تشيرنوبل. وندعو المانحين الآخرين إلى الانضمام إلى بلدان مجموعة السبعة في الإسهام بأموال لهذا الغرض.

٤٩ - وللمساعدة على إغلاق تشيرنوبل، سوف نواصل جهودنا لحشد الدعم الدولي لانتاج الطاقة الملائمة، والكفاءة في استخدام الطاقة، ومشاريع السلامة النووية. وستقوم أي مساعدة مقدمة لإحلال الطاقة المولدة من تشيرنوبل على أساس كفاءة وسلامة التكلفة ومعايير بيئية سليمة. وينبغي أن يواصل كل من البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير تعاونهما مع أوكرانيا في وضع استراتيجية طويلة الأجل للطاقة تتسم بالواقعية. ويجب أن يقوموا بزيادة مساهمتهما المالية دعماً للإصلاح الملائم لقطاع الطاقة وتدابير الاقتصاد في استخدام الطاقة، وحشد دعم القطاع الخاص لاستثمارات الطاقة.

مؤتمر القمة القادم

٥٠ - لقد قبلنا دعوة رئيس فرنسا للاجتماع في ليون في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

هاليفاكس، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المرفق الثاني

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

مؤتمر هاليفاكس

بيان الرئيس

١٥ - ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥

بيان من الرئيس

١ - في هذه الذكرى الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية ومولد الأمم المتحدة، ناقشنا، بروح من التعاون، مسائل سياسية ذات أهمية عالمية. وإذ لاحظنا مع الارتياح ما تحقق من خلال التصالح والتعاون، أكدنا رغبتنا في العمل معا في تقارب مضطرد للبحث عن حلول.

الالتزام بالاشتراك المتعدد الأطراف

٢ - إننا نؤكد مرة أخرى التزامنا بالأمم المتحدة، التي يحدد ميثاقها المبادئ الأساسية لنظام دولي قائم على السلم والأمن، والتنمية المستدامة، واحترام حقوق الانسان. ونحن نؤيد التدابير الرامية الى تقوية الأمم المتحدة، التي يطلب اليها أن تقوم بدور مطرد الأهمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وسنعمل مع الدول الأعضاء الأخرى على بناء منظمة أشد فعالية وكفاءة، من خلال اصلاح المؤسسات اصلاحا ملموسا، وذلك لتلبية تحديات نصف القرن القادم. ونحن ندعو الدول الأعضاء الى الوفاء بالتزاماتها المالية، ونحث على التوصل الى اتفاق مبكر بشأن اصلاح نظام تحديد الأنصبة المقررة.

٣ - ولا بد أن تتمكن الأمم المتحدة من العمل على نحو أسرع وبكفاءة أشد لكي تعالج الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. ونحن، من جانبنا، مصممون على تنسيق جهودنا الفردية تنسيقا أشد إحكاما لكي نساعد على منع الصراعات وادارتها وفضها. وينبغي إيلاء أولوية عليا للاشعار المبكر بالآزمات، وللوساطة السياسية، وللقيام، وفقا لولايات واقعية، بتحقيق الانتشار السريع لأفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين، بما فيهم عناصر حفظ السلم، في مناطق الصراع. ونحن نشجع بذل المزيد من الجهود لتحسين التخطيط والاجراءات لعمليات بعثات حفظ السلم، وكذا لتحديث معدات القيادة والسيطرة، والترتيبات السوقية والمرافق. كما نشدد على الحاجة الى تدابير تكفل أمن أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك التذكير بنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وهي الاتفاقية التي اعتمدت مؤخرا. ونحن نرحب بالدور المتعاظم الذي تؤديه المنظمات والترتيبات الاقليمية في بناء سرح الاستقرار والأمن، وفي منع الصراعات وادارتها، ونولي أهمية خاصة لتعزيز التعاون بين المنظمات التي من هذا القبيل، من ناحية، والأمم المتحدة، من ناحية أخرى.

مراقبة التسليح ونزع السلاح

٤ - نحن نرحب بالتمديد غير المحدود لمعاهدة منع الانتشار النووي، وبالتزام الدول الأطراف بتحقيق عالمية المعاهدة، كما نرحب بالقرارات الرامية الى تعزيز عملية الاستعراض واعتماد مجموعة مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح. إن نفاذ الاتفاق الأول المتعلق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية يمثل علامة كبرى على الطريق نحو مراقبة الأسلحة النووية، التي تلقت دفعة عظيمة الى الأمام بفضل قرار أوكرانيا الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي. ونحن نتطلع الى التصديق المبكر على الاتفاق الثاني المتعلق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ونحن نؤيد تفكيك الأسلحة النووية الملغاة بموجب الاتفاق الأول

المتعلق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية تفكيكا سالما مأمونا، ونرحب بالأعمال التي تضطلع بها الولايات المتحدة وروسيا بشأن تدابير تكفل تحويل المواد الانشطارية المأخوذة من هذه الأسلحة الى مواد لا يمكن استخدامها لأغراض تصنيع الأسلحة. إن التخلص من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة يستحق اهتماما خاصا، ونحن نشجع على مواصلة دراسة هذا الموضوع.

٥ - ولقد تشجعنا بفعل الاعتراف الدولي المتعاظم بالحاجة الى التوصل دون تأخير الى معاهدات عالمية شاملة قابلة للتحقق تكفل حظر تجارب الأسلحة النووية ووقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط المتفجرة النووية. واعترافا منا بالأخطار المستمرة التي تظهر على الصعيد العالمي بفعل التحويل الاجرامي للمواد النووية والاتجار غير المشروع بها، واستنادا الى القرارات المتخذة في نابولي والعمل الايجابي الذي اضطلع به خبراءنا منذ ذلك الوقت، فقد عقدنا العزم على العمل معا لتعزيز أنظمة التحكم في المواد النووية والمساءلة عنها وضمان أمنها المادي؛ وعلى توسيع نطاق تعاوننا في المجال الجمركي ومجال انفاذ القوانين ومجال الاستخبار، وعلى القيام، عن طريق قنوات من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) بتعزيز قدرة المجتمع الدولي على مكافحة سرقة المواد النووية وتهريبها. ونحن نشدد على أهمية انفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، وندعو الى احراز تقدم سريع في إعداد أنظمة تحقق لأجل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

٦ - إن الإفراط في نقل الأسلحة التقليدية، لا سيما نقلها الى مناطق الصراع هو أحد المسائل الرئيسية التي تشغل أذهاننا. ولقد أصابنا الجزع بفعل استمرار اصابات المدنيين التي تتسبب فيها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نحث الدول على الانضمام الى اتفاقية الأسلحة التقليدية المبرمة في عام ١٩٨٠ وعلى الاشتراك في مؤتمرها الاستعراضي المقرر عقده هذا الخريف، وذلك لمحاولة تعزيز الضوابط المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نهيب بجميع البلدان أن تؤيد التنفيذ التام لسجل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة التقليدية، ونلاحظ أن المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة تدعو الى "أقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية الى ناحية التسليح". يمكن أن تساعد المنظمات الإقليمية في تعزيز الشفافية واتخاذ تدابير بناء الثقة التي تقلل من الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية. وسنعمل مع غيرنا على فرض رقابات فعالة ومسؤولة على الأسلحة وعلى السلع والتكنولوجيات الحساسة ذات الاستخدام المزدوج.

ترويج نهج جديدة

٧ - هناك حاجة لتوخي نهج جديدة في الأمم المتحدة وخارجها من أجل التصدي للتحديات العالمية الناشئة، مثل تدهور البيئة، والنمو السكاني غير المستدام، والتشرد الجماعي لضحايا النزاعات، والهجرة غير الطوعية عبر الحدود. ويمكن أن تشكل مبادرات من قبيل الخطة للتنمية التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة والتي تبرز الروابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مساهمة كبيرة في تحقيق

الاستقرار الدولي. ونحن نتعهد بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى انطلاقاً من تلك المبادرة. ونقر أيضاً بأهمية المنظمات غير الحكومية بالنسبة لعمل الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، ونعتقد أن زيادة تنسيق جهود تلك المنظمات مع جهود الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى سوف تخدم مصلحة المجتمع العالمي. ونكرر الإعراب عن إيماننا الراسخ بضرورة أن يستنبط المجتمع الدولي وسائل فعالة للاستجابة فورا لحالات الطوارئ الإنسانية، وأن يدعم عمل اتحاد أوروبا الغربية في هذا الميدان.

٨ - أن احترام حقوق الإنسان لكل فرد يكمن في صميم النظام الدولي المستدام والمأمون والمزدهر. وسنعمل على تعزيز القيادة الجيدة والمساءلة الديمقراطية اللتين يمثلان أضمن كفيلاً لاحترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي والحريات الأساسية. ونحن ندين جميع أشكال التمييز والتعصب، بما في ذلك النعرة القومية العنصرية وإساءة معاملة الأشخاص المنتمين إلى أقليات. ونناشد جميع الدول أن تحمي الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن تصدق على العهدين الدوليين والصكوك الأخرى المتعددة الأطراف الخاصة بحقوق الإنسان وتتنقيد بها تقيدا تاما. ونؤكد من جديد دعمنا لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولدوره التنسيقي في هذا المجال على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وندعو إلى تعزيز آليات المساءلة الدولية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، كما ندعو الحكومات إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع المحاكم ولجان التحقيق، بما في ذلك التعاون على متابعة قضايا الأفراد في نطاق القانون الدولي والقوانين المحلية.

٩ - إننا نعلن مرة أخرى تصميمنا على قهر الإرهاب بجميع أشكاله. وقد وافقنا، إثر ما ارتكب مؤخراً من فظائع، على تكثيف تبادل الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من الحوادث الإرهابية الكبرى، وتعزيز تعاوننا في جميع مجالات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك البحث والتكنولوجيا. وندعو جميع الدول التي تساعد الإرهابيين إلى نبذ الإرهاب، ومنع الدعم المالي عن المنظمات الإرهابية وحرمانها من استخدام أراضيها أو من أي وسيلة أخرى من وسائل الدعم. ونولي أهمية خاصة للتدابير الرامية إلى تعزيز المنظمات الإرهابية عن جمع التبرعات ونحث الحكومات الأخرى على إنفاذ قوانين مكافحة النشاط الإرهابي بصرامة والانضمام إلى معاهدات واتفاقيات مكافحة الإرهاب القائمة. وسعياً إلى بلوغ هذه الأهداف المشتركة، كلفنا فريق خبراء الإرهاب لدينا بأن يقدم إلى اجتماع سيعقد على المستوى الوزاري تقريراً عن التدابير التعاونية المحددة التي يلزم اتخاذها لردع الأعمال الإرهابية ومنعها والتحقيق فيها. ومن المقرر أن يعقد هذا الاجتماع قبل اجتماعنا القادم.

١٠ - وتشكل المنظمات الإجرامية عبر الوطنية تهديداً متزايداً لأمن دولنا. فهي تقوض سلامة النظم المالية، وتولد الفساد، وتضعف النظم الديمقراطية الناشئة والبلدان النامية في أنحاء العالم. ولمجابهة أنشطتها الإجرامية بفعالية، سنعمل على تقوية المؤسسات القائمة وتعزيز التعاون فيما بيننا، وتبادل المعلومات، وتقديم المساعدة إلى الدول الأخرى. وتخلق الملاذات الآمنة التي توفرها بعض البلدان للمنظمات

الاجرامية عبر الوطنية وعملاتها صعوبات جمة أمام تنفيذ العدالة. ونحن نوافق جميعا على أن نتعاون بصورة أوثق فيما بيننا، ومع الآخرين، من أجل ضمان عدم فرارهم من العدالة عن طريق عبور الحدود. ونحن نشجع جميع الحكومات على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها وإلى تنفيذ توصية فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية. ونحن ندرك أن النجاح النهائي يتطلب من جميع الحكومات كفالة اتخاذ تدابير فعالة لمنع غسل عائدات الاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى. ومن أجل تنفيذ التزاماتنا بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أنشأنا فريقا من الخبراء البارزين عهدنا إليه بولاية مؤقتة، وهي دراسة الترتيبات القائمة حاليا للتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل تحديد الثغرات والخيارات المهمة لغرض تحسين التنسيق وتقديم اقتراح بالاجراءات العملية التي يتعين اتخاذها لسد هذه الثغرات. وسيقدم الفريق تقريره إلى القمة في عام ١٩٩٦.

أوروبا

١١ - بعد خمسة عقود من الانقسام، أمامنا الآن فرصة تاريخية لتحقيق الديمقراطية والاقتصاد السوقي والاستقرار والسلم والرخاء في جميع انحاء أوروبا. ونحن نؤيد بقوة اسهام الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار والتعاون من خلال اتفاقاته الأوروبية مع بلدان وسط أوروبا ودول البلطيق، ومن خلال اتفاقات الشراكة مع روسيا وأوكرانيا وغيرهما من الدول التي استقلت حديثا. ونحن نشجع الدول على الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها ميثاق تحقيق الاستقرار في أوروبا وبرنامج حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل تحقيق السلم وتعزيزا للأمن والاستقرار في أوروبا بأسرها. ونحن نشجع المحافل والترتيبات الأخرى المتعددة الأطراف التي تساعد في تحقيق التكامل في أوروبا. ونعرب عن سعادتنا بالخطوات التي اتخذتها قمة بودابست في العام الماضي من أجل تعزيز قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسوف نسهم في الدراسة التي تجريها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لوضع نموذج أمني لأوروبا للقرن الحادي والعشرين.

١٢ - ونحن نشعر بقلق بالغ ازاء استمرار تصعيد أعمال القتال في البوسنة، وخصوصا في منطقة سراييفو. ونناشد جميع الأطراف تجميد العمليات العسكرية فورا من أجل اتاحة الفرصة للمفاوضات السياسية، التي لا يمكن التوصل إلى حل دائم بدونها، لكي تستأنف بأسرع ما يمكن على أساس مقترحات مجموعة الاتصال التي نحث صرب البوسنة على قبولها.

١٣ - ونحن ندين أخذ رهائن من الأمم المتحدة بواسطة صرب البوسنة، وقصفهم الوحشي للسكان المدنيين، وإعاقتهم لحرية حركة قوة الحماية. ونطالب بالافراج، فورا ودون أي شرط، عن بقية الرهائن، ونعتبر قيادة صرب البوسنة مسؤولة عن سلامتهم. ونطالب حكومة البوسنة وسائر الأطراف الأخرى بتجديد اتفاق وقف الأعمال العدائية وضمان حرية مرور المساعدات الإنسانية.

١٤ - ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية وتزويدها بقوة الرد السريع لتعزيز أمنها وقدرتها على حماية المدنيين. وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وتهيئة

الظروف المناسبة لإقامة سلم دائم. وسوف تكون قوة الرد السريع تحت قيادة الأمم المتحدة، حسب ما نص عليه قرار مجلس الأمن، وستعمل وفقا للولاية الحالية لقوة الحماية.

١٥ - ونحن ندعو إلى القيام على الفور بإعطاء زخم متجدد لعملية السلم. ونرحب في هذا الصدد بتعيين كارل بيلدت مفاوضا باسم الاتحاد الأوروبي، ونمنحه هو وثور فالد ستولتنبرغ، مفاوض الأمم المتحدة، تأييدنا القوي فيما يبذلانه من جهود في سبيل التوصل إلى تسوية دائمة.

١٦ - وندعو كلا من الجمهوريتين القاثمتين في يوغوسلافيا السابقة إلى تبادل الاعتراف بينهما داخل حدودهما الحالية المعترف بها دوليا؛ فتبادل الاعتراف بين البوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيكون خطوة مهمة أولى، ونحث الرئيس ميلوسيفيتش على أن يخطوها. أما الاتحاد الفيدرالي البوسني - الكرواتي فيشكل أحد سبل تعزيز المصالحة، ونحن ندعم باستمرار الخطوات التي تسهم في تحقيق استقرار الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

١٧ - وما زال القلق يساورنا إزاء خطر تجدد القتال في كرواتيا. ويجب على الحكومة الكرواتية والصرب الكرواتييين ممارسة ضبط النفس. ونحث الطرفين على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، والتعاون مع الأمم المتحدة على تنفيذ الولاية الجديدة لعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا. وندعو إلى زيادة تطوير الاتفاق الاقتصادي بين الجانبين وبدء المحادثات السياسية وصولا إلى تسوية تحترم حدود كرواتيا المعترف بها دوليا وتمنح في الوقت نفسه السكان الصرب الحكم الذاتي على أساس المبادئ المنصوص عليها في خطة زغرب - ٤ الخاصة بكرواتيا.

الشرق الأوسط وافريقيا

١٨ - تعد معاهدة السلم بين اسرائيل والأردن لبنة هامة في صرح السلم في جميع أنحاء المنطقة. ومن الحتمي أن يتواصل زخم السلم. ومن ثم فإننا نشجع إبرام معاهدات سلم بين اسرائيل ولبنان وسوريا. ونحن نتعهد بمنح إعلان المبادئ الاسرائيلي - الفلسطيني تأييدنا الراسخ. ونحث اسرائيل والسلطة الفلسطينية على أن تضعها، حسب المتفق عليه بينهما، ترتيبات الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي وإعادة وزع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. كما أننا ندرك أهمية الأساس الاقتصادي في إقرار السلم ولا سيما الحاجة إلى التكامل الإقليمي. وبالتالي، نكرر دعوتنا لجامعة الدول العربية إلى إنهاء مقاطعتها لإسرائيل.

١٩ - ندعو حكومة إيران إلى المشاركة على نحو بناء في الشؤون الإقليمية والعالمية، والامتناع عن دعم الجماعات الراديكالية التي تسعى إلى تدمير عملية السلم في الشرق الأوسط وزعزعة استقرار المنطقة. وندعو أيضا الحكومة الإيرانية إلى رفض الإرهاب وأن تسحب على وجه الخصوص تأييدها للتهديدات

المستمرة بقتل سلمان رشدي وغيره من المرتبطين به في مجال العمل. وندعو جميع الدول إلى تحاشي أي تعاون مع إيران يمكن أن يسهم في اكتسابها القدرة على صنع الأسلحة النووية.

٢٠ - نكرر تأكيد تصميمنا على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران وليبيا تنفيذا كاملا لحين امتثالهما لها، وتشير إلى أن تنفيذ تلك القرارات من شأنه أن يستتبع إعادة تقييم الجزاءات. ونحث العراق على إعادة النظر في رفضه لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ الذي من شأنه أن يسمح ببيع النفط وشراء السلع لأغراض إنسانية.

٢١ - نؤيد الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية صوب الإصلاح الاقتصادي، ونرى أن السلم والاستقرار يشكلان الأساس الوحيد الدائم للنجاح، وندعو إلى وضع حد للعنف في الجزائر، ونحث جميع الأطراف على قبول المبادئ الداعية إلى نبذ العنف وإلى إحلال الديمقراطية تحقيقا للمصالحة السياسية عن طريق الحوار السلمي ومن خلال عملية انتخابية حقيقية.

٢٢ - نحیی انتقال السلطة في جنوب افريقيا على نحو سلمي وديمقراطي، والنجاح في إجراء انتخابات في أماكن أخرى من الجنوب الافريقي، وعملية السلم في أنغولا. فهذه التطورات تشكل أسبابا قوية للتفاؤل بشأن آفاق المستقبل في افريقيا على المدى الأطول. وسوف نستمر في دعم جهود القادة الافريقيين لدرء الصراعات وتعزيز رفاه شعوبهم عن طريق إحلال الديمقراطية، والإصلاح الهيكلي، والتحرير الاقتصادي.

٢٣ - ندين المتطرفين في بوروندي ورواندا ونؤيد التدابير الرامية إلى تحميلهم المسؤولية عن أعمالهم ومساءلتهم عنها، بما في ذلك تقديمهم إلى المحكمة الدولية لرواندا. وندعو إلى منح مزيد من الدعم الدولي للمساعدات الإنسانية المقدمة إلى منطقة رواندا/بوروندي. ونؤيد عقد مؤتمر بشأن الاستقرار والأمن في منطقة البحيرات تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٢٤ - نرحب بالحوار والتعاون الناشئين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومعها بمختلف أشكالهما، بما في ذلك المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ونرحب بتزايد مشاركة الصين في المحافل الدولية والإقليمية المعنية بالقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية. وسوف يواصل كل منا حوار مع الصين من أجل عالم أكثر استقرارا ورخاء. ونحن نتطلع إلى انتقال الحكم في هونغ كونج عام ١٩٩٧ على نحو سلس بهدف الحفاظ على ازدهارها الاقتصادي واستقرارها الاجتماعي.

٢٥ - ندعو كوريا الشمالية إلى التقيد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرى أن الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية يتيح إمكانية حقيقية لحل المشكلة النووية لكوريا الشمالية، ونستمد التشجيع من التطورات التي طرأت

مؤخرا في هذا الصدد. وندعو كوريا الشمالية إلى الوفاء بالتزامها بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتمسك ببنود الإطار المتفق عليه. وفي هذا الصدد يمكن إظهار تأييد المجتمع الدولي بعدة طرق من بينها الاشتراك في منظمة تنمية مصادر الطاقة في شعبة الجزيرة الكورية. كما إننا نرى أن إحراز تقدم في الحوار بين الجنوب والشمال سيسهم في إقرار السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

٢٦ - ويساورنا قلق إزاء احتمال نشوب صراع في كشمير ونحث جميع الأطراف على السعي إلى تحقيق تسوية سلمية. وللمساعدة على تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة في شبه القارة وكذلك لتدعيم إطار السلم العالمي، نحث الهند وباكستان على تأييد المعايير الدولية للحد من التسليح، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والامتناع عن اتخاذ مزيد من الخطوات صوب وزع القذائف التسيارية، أو أي تدابير أخرى يمكن أن تعجل بنشوب سباق تسليح إقليمي.

٢٧ - ندعو حكومة ميانمار إلى إطلاق سراح أونغ سان سوكي وسائر السجناء السياسيين دون شروط، وبدء حوار توفيتي بهدف تحقيق الديمقراطية والوحدة الوطنية بالكامل وفي وقت مبكر.

٢٨ - باتت منطقة جنوب بحر الصين بصورة متزايدة منطقة نزاع إقليمي، ونحن ندعو جميع الأطراف إلى تسوية خلافاتها بطريقة سلمية تحترم القواعد الدولية.

الأمريكتان

٢٩ - نشجع دول الأمريكتين على تنفيذ خطة عمل قمة ميامي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والقضاء على التهديد الذي يشكله الإرهاب، واستئصال شأفة الفقر والقضاء على التمييز، وحفظ بيئتها الطبيعية والتفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة بالأمريكتين. ونؤيد ما اتخذته حكومة المكسيك من خطوات جريئة على طريق الإصلاح والحوار السياسيين. ونثني على جهود الفريق الضامن لبروتوكول ريو الرامية إلى مساعدة بيرو وإكوادور على إقامة سلم دائم بينهما. وندعم التعاون الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الديمقراطي في هايتي وننتظر أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٥ حزيران/يونيه حرة ونزيهة.

هاليفاكس، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥

— — — — —